الأهرام

المصدر: الحياه
التاريخ : ٥ يوليو ٢٠٠٢

حركة قرنق ترد على تقرير دانفورث:

النفط عنصر اساسي في الحرب وقسمته لا تتم إلا بعد تحقيق السلام

□ *اسمرا – فائز الشيخ السليك*

■ أعلنت «الحركة الشعبية لتحرير السودان» التي يتزعمها جون قرنق موقفها من تقرير مبعوث الرئيس الاميركي للسلام في السودان السناتور دانفورث اكدت فيه ان «النفط أصبح عاملاً اساسياً في تصعيد الحرب ولا يمكن اقتسامه الا في السلام، ولا بد من معالجته ضمن مشروع الحل السياسي الشامل»، معتبرة «ان الايجابيات التي تمخضت عن اجراءات بناء الثقة التي طرحها دانفورث لا يمكن ان تكون بديلاً لاتفاق سياسي وحل القضايا الاساسية».

واكدت الحركة ان «وقف النار الشامل يجب ان يتم التفاوض عليه كجزء من المرحلة الانتقالية».

وقال الناطق الرسمي باسم «الحركة» ياسر عرمان ان رد الحركة على التقرير الاميركي ورد في مذكرة من عشر صفحات.

ودعا التقرير الى قسمة عائدات النفط بين الخرطوم والجنوب. ودعا الى حل سلمي للأزمة السودانية.

وقال عرمان ان الحركة «أكدت أهمية الدور الاميركي، وأشادت بما يبذله الرئيس الاميركي ومبعوثه»، واعتبرت ان «الجهود التي أتت في اطار مبادرة الهيئة الحكومية للتنمية ومكافحة الجفاف (ايغاد) دفعت بخطوات السلام». وتناولت «الحركة في مذكرتها القضايا الرئيسية الثماني التي وردت في تقرير دانفورث وهي قضايا حق تقرير المصير، وشكل الحكم في الفترة الانتقالية، وتوزيع الثروة (النفط) والعلاقة بين الدين والدولة، ومسار مبادرة «ايغاد»، واجراءات بناء الثقة، ودور الولايات المتحدة في عملية السلام ودور هيئة المعونة الاميركية في أعمال الاغاثة ومساعدات التنمية».

ورأت الحركة ان «لا مجال للحوار في شأن حق تقرير المصير بعد ان تم الاتفاق عليه بين الحكومة والحركة في اعلان مبادئ «ايغاد» في العام ١٩٩٧ وورد في ١٤ اتفاقاً بين الحركة ومختلف الاطراف، كما انه مضمن في دستور العام ١٩٩٨».

واشارت الى ان «حق تقرير المصير يجب ان يعالج بطريقة لا لبس فيها».

وفي شأن الفترة الانتقالية اكدت الحركة ان الحد الأدنى المقبول هو «بلد واحد مع كونفيديراليتين بدستورين مختلفين».

وأوضح عرمان في شأن موضوع قسمة الثروة والنفط ان الحركة ترى ان «النفط أصبح عاملاً اساسياً في تصعيد الحرب»، مشدداً على انه «لا يمكن اقتسامه سياسياً واخلاقياً في ظل الحرب ولا بد من معالجته في اطار شامل ضمن مشروع للحل السياسي والسلام العادل».

وأوردت مذكرة الحركة ان «علاقة الدين والدولة تظل واحدة من القضايا الرئيسية التي تجب معالجتها مؤكدة موقفها المعروف من علاقة الدين والدولة». ويدعو قرنق الى «الفصل بين الدين والدولة».

ودعت الحركة الى قيام منبر لشركاء «ايغاد» الأفارقة، مشددة على «أهمية اشراك كل دول ايغاد في الحل واشراك التجمع الوطني الديموقراطي السوداني المعارض كطرف من أطراف النزاع».

وتناولت حركة قرنق اجراءات تعزيز الثقة التي طرحها المبعوث الاميركي مثل وقف النار في جبال النوبة وفي توصيل العون الانساني الى المتضررين من الحرب ووقف قصف الاهداف المدنية والتحقيق في قضايا الخطف والرق وإيجاد مسارات آمنة لتوصيل الاغاثة. واعتبرت ان «هذه الاجراءات والايجابيات التي تمخضت عنها لا يمكن ان تكون بديلاً لاتفاق سياسي وحل القضايا الاساسية».

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية